مهددات الأمن القومي العربي في ظل تصاعد تدخلات أطراف إقليمية

إيمان زهران
عضو لجنة العلوم السياسية بالمجلس الأعلى للثقافة

لا تزال منطقة الشرق الأوسط بشكل عام والمنطقة العربية بشكل خاص تشهد تطورات وتغيرات دراماتيكية متسارعة، أثرت بشكل مباشر على الأمن والاستقرار كما عرضت الأمن القومي للعديد من دول المنطقة للتهديد والخطر وتحديات كبرى، جراء ما تشهده من حروب وتنافس وبناء شبكة تحالفات بين القوى الإقليمية والدولية لفرض سيطرتها ونفوذها وفقا لنظريات الهيمنة، وذلك بالتوازى مع تنامي قوة وخطر الجماعات والتنظيمات الإرهابية، وبروز قوى فاعلة من غير الدول أثرت في مجريات الأحداث والتطورات التي تشهدها المنطقة برمتها.

الشواهد العامة ترسخ لفرضية مفادها أن منطقة الشرق الأوسط قد شهدت منذ مطلع ٢٠١١ حالة من عدم الاستقرار والاضطرابات، فضلا عن تفاقم الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي أثرت بشكل كبير على الأمن الداخلي وتعرض الأمن القومي لجملة من التهديدات والتحديات، وذلك فى ظل استغلال القوى الإقليمية والدولية الطامحة للتمدد والنفوذ وكسب دور متقدم ومؤثر تلك التطورات للاستفادة منها خدمة لمصالحها وأهدافها ومشاريعها السياسية والاقتصادية والطائفية الرامية إلى إضعاف وتفتيت وتجريد الدولة من قوتها وجعلها ضعيفة تابعة وتنفذ سياسة الدول الكبرى المهيمنة، والتي دأبت بشكل مباشر وغير مباشر التدخل في الشؤون الداخلية

للدول، من خلال تقديم الدعم المادي والسياسي والعسكري والإعلامي لحلفائها وأتباعها وتأييد مطالبهم، والتغلغل والتأثير في التركيبة السياسية والاجتماعية للدولة، مستغلة الفجوة بين النظام السياسي والقوى المعارضة، بهدف ضرب الوحدة والاستقرار الداخلي للدولة والتأثير في القرار السياسي.

انطلاقا من هذه الفرضية، تسعى الدراسة لبيان مهددات الأمن القومى العربى، والتي يمكن بلورتها في سبعة تهديدات مختلفة وفقا لمستجدات الوضع الإقليمى وتباين أجندات أطرافه وفقا للاجتهادات النظرية لإعادة تعريف "الأمن القومى National Security".

إعادة التعريف النظري لـ "دراسات الأمن – Security Studies":

ظهرت البدايات الأولى لتوسيع نطاق دراسات الأمن مع السنوات الأولى من ثمانينيات القرن العشرين، وكان ذلك بدوره انعكاسا لتطورات السياسة الدولية خاصة خلال مرحلة الانفراج الدولى، وتطورات عملية التكامل الأوربى، والتنوع الواسع فى أنواع الفاعلين الدوليين، وكذلك فى طبيعة التهديدات الأمنية على الساحة العالمية.

ومن هنا، كانت البدايات الأولى هى محاولة إعادة تعريف الأمن بشكله التقليدي الواقعى، ولعل إسهام "ريتشارد أولمان" Richard H.Uilman في هذا الشأن من خلال مقال شهير ظهر في بدايات الثمانينيات في مجلة الأمن الدولي يُعد من أبرز هذه البدايات(١). حيث انتقد أولمان الانحياز والتركيز على الإطار العسكري في تعريف الولايات المتحدة لأمنها القومي وفى صياغة استراتيجيتها الأمنية منذ أربعينيات القرن العشرين وعلى امتداد سنوات الحرب الباردة، وأرجع هذا التعريف الضيق للأمن إلى السهولة النسبية في بناء توافق سياسي حول توظيف الأدوات العسكرية لمواجهة مشكلات الأمن الخارجية مقارنة باستخدام الأدوات الأخرى التي تتطلب تخصيصاً أكبر للموارد لتوظيفها في مواجهه التهديدات الأمنية المختلفة.

كذلك، أرجع العديد من المفكرين وفى مقدمتهم "أولمان" القصور فى التعريف التقليدي للأمن إلى التعامل مع الأمن كهدف فى حد ذاته، وإلى الميل غير الصحيح إلى

قصر أبعاد الأمن القومى للدولة على التهديدات العسكرية الخارجية، ومن ثم فهذه الطريقة فى التعامل مع الأمن طريقة مضللة لأنها تصرف الإنتباه بعيدا عن التهديدات غير العسكرية الصاعدة على الساحة. والتى تنذر بتهديد استقرار العديد من الدول فى العقود المقبلة.

وفى هذه المراجعة لمفهوم الأمن قدم أولمان تعريفاً غير تقليدى لما يمكن اعتباره تهديداً للأمن القومى للدولة ليشمل أى فعل أو مجموعة من الأحداث التى من شأنها أن تحدد بصورة جوهرية وخلال فترة زمنية وجيزة جودة الحياة للمواطنين داخل الدولة، وأيضا أن تحدد بصورة جوهرية مساحة الخيارات السياسية المتاحة للدولة أو للوحدات غير الحكومية فى إطار الدولة (أفراد، جماعات، شركات، ..).

ووفقا لهذا التعريف الأوسع "نسبيا"، نجد أن أولمان استطاع تكييف عدد كبير من التهديدات الأمنية العسكرية وغير العسكرية لتشمل الحروب خارج حدود الدولة والصراعات من داخلها، النقص فى الموارد الأولية والسياسات الاقتصادية المتعلقة بالتحكم فى وفرة واتاحة هذه الموارد، الكوارث الطبيعية مثل الفيضانات المدمرة والتغير المناخى، الأوبئة والأمراض المميتة، وما إلى ذلك من تهديدات ذات تبعات مباشرة على جودة حياة المواطنين دخل الدولة.

كذلك كان لمفكرى العالم الثالث (أو الدول النامية) إسهاماتهم الفكرية فى نقد المفهوم التقليدى للأمن والتركيز على الأزمات والصراعات فى تناول قضايا الأمن. وكذلك ما يتعلق ببيان الإختلاف بين ماهية الأمن وفقا لأجندات القوى الكبرى مقابل الأجندات الخاصة بالدول النامية ومهدداتها الداخلية والإقليمية. ومن أهم تلك الإسهامات كتابات الأستاذ الدكتور عبدالمنعم المشاط عن الأمن القومى وعلاقته بالتنمية التى تتضمن الأمن للجماعة والأفراد على المدى البعيد(٢) .

الأمن المجتمعي ونظرية التوسع في إضفاء الطابع الأمنى :

يُعد إسهام بارى بوزان Barry Buzan من خلال كتابه "الناس والدولة والخوف" الصادر عام ١٩٨٣، أحد أهم الإسهامات النظرية فى دراسات الأمن وذلك من خلال

إعادة صياغته لمفهوم الأمن القومي وتأكيده على أن ما تواجهه الدولة من تهديدات لا يقتصر فقط على التهديدات العسكرية من دول أخرى، ولكنها تواجه أيضا مجموعة متنوعة من التهديدات غير العسكرية والتى تشمل النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

إتساقا مع ذلك، تأسست مدرسة كوبنهاجن لدراسات الأمن الدولى CSSS التى تعتبر من أهم المدارس الفكرية فى حقل العلاقات الدولية، وأهم اسهاماتها تمثل فى : نظرية الأمن المجتمعى Societal Security ، ونظرية الأمننة أي إضفاء الطابع الأمني بشكل مبالغ فيه Securitization Theory ، وذلك من حيث:

- نظرية الأمن المجتمعى – Societal Security : تم طرح تلك النظرية لتركز على عوامل غياب الأمن فى المجتمعات، سواء كانت المجتمعات بمعناها القومى أو الإثنى أو الدينى. ويُعرف "أول ويفر" مفهوم الأمن المجتمعى على أنه: "قدرة المجتمع على الحفاظ على شخصيتة الجوهرية فى ظل الظروف المتغيرة وفى ظل التهديدات الممكنة والمحتملة والحالية، والقدرة على الاستدامة والاستمرارية – فى حدود الظروف المقبولة للتطور– لنماذجها التقليدية من اللغة والثقافة والتقاليد والدين والهوية القومية"(٣).

تكمن أهمية نظرية الأمن المجتمعى فى القدرة على تكييف التهديدات الأمنية الجديدة فى أطر لم تكن من قبل مقبول تكييفها نظرياً فى إطار مفهوم "الأمن القومى"، كأن يصبح "المجتمع" هو الوحده الأولى بالتحليل فى إطار دراسات الأمن(٤). وهو ما دفع "ثيلر" لتعزيز نظرية "الأمن المجتمعى" وذلك بربطها بنظرية "الهوية المجتمعية Social Identity Theory"، وذلك ليتم تلافى القصور وتعزيز قاعدته النظرية التى تفترض شعور الأفراد بالحاجة النفسية لحماية المجتمعات التى ينتمون إليها(٥).

- نظرية الأمننة – Securitization Theory: تُعد هذه النظرية من أهم أدوات التحليل فى دراسات قضايا الأمن المختلفة، فالفكرة الأساسية لهذه النظرية هو أن

عملية تحويل القضايا العادية إلى قضايا أمنية هى عملية لغوية بحتة "Illocutionary"، يعبر فيها المسؤلين الرسميين فى إطار وحدة معينة(٦) عن تخوفهم من تهديد معين ورسمه فى صورة تهدد أمن هذه الوحدة، مما يستدعى تحرك كافة الأجهزة والمؤسسات بصورة سريعة للتعامل معه على أنه قضية أمنية تستوجب تخصيص الموارد والوقت والجهد لتوفير الحماية ضد تبعاته.

ومن ثم، فهذه النظرية تلفت الانتباه إلى قوة الخطاب السياسى الرسمى والطبيعة السياسية لعملية الأمن. وما يترتب على هذا من تحول لعدد من القضايا العادية مثل : قضية الهجرة غير الشرعية – من مجال السياسات العادية إلى مجال السياسات الأمنية الطارئة، ووفقا لهذا التوصيف، ترتكز دراسات الأمن على التعريف الواسع من الناحية الموضوعية، ولكن وفقا للنظرية الأمنيه فنجد أنها تستند تحديداً على استكشاف من هو القادر على تحويل القضايا العادية إلى قضايا أمنية "Securitization Process" .

ماهية الأمن القومي العربي :

تشكل مفهوم الأمن القومي العربي إثر انتهاء حروب التحرير التى واكبت موجة الاستقلال السياسي العربي بعد انتهاء الظاهرة الاستعمارية من المنطقة العربية، لذا يعزى طابع الأمن القومي العربي إلى مدى قدرة الأمة العربية على حماية حدودها من التهديدات والأخطار المحدقة وكيفية التعامل معها، لضمان بقائها انطلاقا من الداخل وعلاقاته بالخارج كذلك.

وانطلاقا من هذا المنظور، جاءت العديد من الكتابات التى قدمت أطروحات مختلفة حول مفهوم "الأمن القومي العربي"، حيث يرى أغلبها فى أنه : "قدرة المجتمع على مواجهه جميع المظاهر المتعلقة بالطبيعة الحادة والمركبة للعنف"(٧). بينما دعا آخرون إلى التركيز على أنه يتمثل فى : "تأمين كيان الدولة والمجتمع ضد الأخطار التى تشهدها داخلياً وخارجياً، وتأمين مصالحها، وتهيئة الظروف المناسبة اقتصاديا واجتماعيا لتحقيق أهدافها والغايات التى تعبر عن الرضا العام فى المجتمع"(٨)، وهو

ما يستلزم وجود شرطين لإقامة أمن قومي عربي حقيقي وفعال، وهما: وجود نظم ديموقراطية حقيقية موحدة أو متحدة أو متضامنة أو متفقة ومتوافقة على خطة عمل أمنية شاملة لحدودها الجغرافية، ووجود تنمية شاملة واقتصاد متكافئ ومتكامل تحت قيادة قومية مؤمنة بحق شعوب الوطن العربي في الاتحاد.

تاريخيا، برز الاهتمام بـ "الأمن القومي العربي" فى خمسينيات القرن الماضى، خاصة بعدما تفجر الصراع العربي – الإسرائيلى، الأمر الذى دفع بمشروعات الجامعة العربية نحو إعادة صياغة ميثاقها المتعلق بالأمن القومى، خاصة فى المادة الأولى من الميثاق والتى تتضمن : "أن الأمن القومي العربي يرى أن كل عدوان على إحدى الدول العربية يُعد عدواناً عليها جميعها" . وهو ما جاء فى البيان الختامي للقمة العربية المنعقدة فى الجزائر عام ١٩٨٨م، من خلال دعوته إلى حماية الأمن القومي وصيانة الأراضي العربية بعدما أكد بأن الأمن القومي العربي وحدة لا تتجزأ .

الجدير بالذكر أن الموجات الأولى لظهور مفهوم "الأمن القومي العربي" جاءت عن طريق الجيل الأول من الباحثين العرب، وذلك اتساقا مع جُملة التحديات الكبرى التى كانت تواجه المنطقة، والتى منها :

١. التحديات على المستوى الداخلى أو على المستوى الخارجى إقليميا ودوليا. فنجد على سبيل المثال: إندلاع الحرب العراقية الإيرانية فى بداية الثمانينات من القرن الماضى، وما لحق بها من دخول العراق حربى الخليج الأولى والثانية، وهو ما دفعها فى ظل تعاظم الخسائر المادية والبشرية للدفع نحو تنمية قدراتها العسكرية فى المنطقة .
٢. تنامى إشكالية "أمن الدولة القُطرية العربية" مع ظهور أزمة ترسيم الحدود عقب خروج الاحتلال، لتدخل المنطقة العربية حينئذ فى مرحلة "صراع الكل ضد الكل" حول إعادة ترسيم الحدود الجغرافية لكونها مصطنعة من جانب سياسات إستعمارية أجنبية. وهو ما دفع قادة المنطقة للمبادرة بعقد لقاءات ومشاورات أسفرت عن تسوية هذه الخلافات الحدودية ، أطلق عليها: "معاهدة الأخوة

والصداقة" سواء تلك التى عرفتها معاهدة تسوية الخلافات الحدودية ما بين السعودية والعراق والاردن واليمن، أو معاهدة الأخوة والتحالف بين السعودية والعراق واليمن، أو معاهدة الطائف بين السعودية واليمن. حيث مثلت تلك المعاهدات – على الرغم من الإنتقادات التى وجهت لها – أهمية كبرى فى ظل ترتيب الأولويات الداخلية للمنطقة قبل الإنتقال لمرحلة الوحدة العربية وتفعيل الأمن القومى المشترك.

إلحاقا بذلك، ثمة تعريفات كثيرة لمفهوم "الأمن القومي العربي"، أحدثها وأشملها ما اقترحته الأمانة العامة لجامعة الدول العربية فى تقريرها عن الأمن العربى، وهو التقرير الذى لا يزال منذ عام ١٩٩٣ معروضاً أمام مجلس الجامعة لإقراره. وقد عرف ذلك التقرير مفهوم "الامن القومي العربي" بأنه: "قدرة الأمة العربية فى الدفاع عن أمنها وحقوقها وصيانة استقلالها وسيادتها على أراضيها، وتنمية القدرات والإمكانيات العربية فى مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والإجتماعية، مستندة إلى القدرة العسكرية والدبلوماسية، آخذة فى الاعتبار الاحتياجات الأمنية الوطنية لكل دولة، والامكانيات المتاحة، والمتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية التى تؤثر على الأمن القومى العربى" .

ويحاول هذا التعريف أن يقترب قدر الإمكان من جوهر الأمن العربى، فالأمن ليس حقيقة مطلقة، وإنما هو مسألة نسبية وحالة ديناميكية تتجاوز معنى "القوة" التى تنصرف بشكل عام، إلى القوة العسكرية ، لتبلغ معنى القدرة التى تعبر عن نسيج متشابك تصنعة وتتداخل فيه جميع قوى المجتمع السياسية والاقتصادية والثقافية والعلمية والعسكرية وغيرها.

ونخلص من ذلك إلى أن الأمن القومى العربى يُعرف إجمالاً بأنه : "قدرة الأمة العربية على حفظ إنجازات الأمة وأسسها ومبادئها من الأخطار والتهديدات التي تواجهها، سواء كان تهديداً يخص قُطرا عربيا معيناً أو يخص الأمة العربية كلها"(٩) . وهو ما يضعنا أمام عدد من الإشكاليات التى تحول دون تحقيق "الأمن القومي العربي"،

والتي منها :

- تشابك العناصر التي تشكل الأمن القومي، مما يجعل عملية رصدها أمراً مزعجاً وصعباً.
- تَنوع الأنظمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للأقطار العربية؛ إذ أن لكل قُطر نظامه الخاص في الحكم.
- استخدام مَفهوم الأمن القومي العربي بشكل كبير وتداوله بصورة تظهره بأنه يَحمل الكثير من الدلالات والمضامين المتناقضة.
- ارتباط مفهوم الأمن القومي تاريخيا بالحروب وتَبريراتها الاستعمارية، وما جلبت للعالم العربي من قمع داخلي.
- تشكيل القوى الدفاعية للدولة عبر الوسائل المستوردة من الخارج، مما يزيد من صعوبة اتخاذ القرارات السياسية لكل دولة، ويفرض قيوداً على حرية العمل العسكري.
- تفضيل بعض الأقطار الأمن القُطري الخاص بها على الأمن القومي.
- تحويل الأموال العربية إلى الأسواق الخارجية الأجنبية، وغياب التطور في التكنولوجيا، وفشل التنمية وخططها.

وفقا لذلك، فإن تحقيق الأمن القومي العَربي والوصول للتنمية والرخاء والنمو الاقتصادي لا يكون إلا بتحقق الأمن والسلام، وهذا لا يمكن تحقيقه إلا من خلال مرتكزات عديدة، منها:

- تحقيق الكرامة الاجتماعية والرخاء الاجتماعي للشعوب، والسماح لطاقاتهم الكامنة بالانطلاق.
- تأكيد مفهوم استقلال الأقطار في الجانب الاقتصادي والسياسي، وكسب الإرادة في إزالة المحبطات ومسبباتها ومواجهة المخاطر.
- توفير الإرادة السياسية في تحقيق الأمن القومي العربي.
- توفير الحقوق الاجتماعية والسياسية للأفراد وللدولة، بما يتفق مع مفهوم الأمن القومي الدولي.

مستويات التهديد للأمن القومى العربى :

بالنظر إلى نظريات الأمننه ومفهوم الأمن المجتمعى، واستنادا إلى بيئة تفاعلات الإقليم العربى، نجد أن هناك سبعة تهديدات رئيسية تواجه المنطقة العربية خلال المرحلة الحالية، وناتجة عن التحولات التى شهدتها المنطقة منذ أحداث الربيع العربى وما تلاها حتى وقتنا هذا، وهي:

١ - هشاشة / ضعف الدولة المركزية:

حيث تواجه بعض الدول في المنطقة العربية إشكالية استدامة نموذج الدولة المركزية التي ظلت المرتكز الخاص لأي ترتيب مؤسسي للأمن القومي العربي، حيث باتت هذه الدول تشهد أشكالا مختلفة من الضعف مثل: "الدول الضعيفة، والدول المقسمة، والدول الفيدرالية/ الكونفدرالية". ويصاحب هذا الضعف، ضعف مماثل في الجيوش الوطنية، مما يؤثر على قدرة هذه الدول على مواجهة التحديات والتهديدات التي تتعرض لها، وبالتالي يصعب عليها المساهمة في أية ترتيبات للأمن الجماعي في مواجهة أية تهديدات خارجية خاصة في ظل بروز العديد من الفاعلين العنيفين من غير الدول الذين أنهوا احتكار الحكومات المركزية السيطرة على إقليم الدولة.

الجدير بالذكر، أنه عند الإشارة لإشكالية "ضعف الدولة المركزية" علينا أن نذكر أن أهم أزمات نشأة الدول النامية بعد الاستقلال تمثلت في تحويل الاعتراف الخارجي الذي نالته تلك الدول عقب الاستقلال إلى شرعية سياسية للنخب الصاعدة للسلطة، وهو ما جعل تأسيس المدن أحد أهم أركان سياسات "التحديث Modernization" لصهر الانتماءات الأولية والهويات الفرعية وبناء روابط المواطنة. فضلاً عن اعتبارات الملاءمة الاقتصادية والمناعة الأمنية والعسكرية بما جعل توزيع المدن في الإقليم بمنزلة تصميم لجغرافية بناء الدولة الأمة في تلك الدول .

في المقابل تفسر اتجاهات نظرية أخرى فقدان الدولة سيطرتها على المدن المركزية، باعتبارها أحد مظاهر إخفاق الدولة في استكمال عملية "التنمية الحضرية Urbanization" ومأسسة التحديث نتيجة انتشار الفساد وشخصنة السلطة وعجز

الدولة عن السيطرة على التكوينات المجتمعية الأولية كأحد أبعاد معضلة الدولة الضعيفة والمجتمع القوي Strong Society- Weak State التي أشار إليها "جويل مجدال" في تحليله لعلاقة الدولة بالمجتمع(١٠) .

وإتساقا مع ذلك ، نجد أن براين سميث Brian Smith حلل في كتابه "فهم سياسة العالم الثالث" حيثيات ودلالات وتداعيات فقدان الدول النامية سيطرتها على إقليمها واقتطاع مساحات من تلك الأقاليم من جانب بعض التكوينات المجتمعية أوالفاعلين المسلحين من دون الدول، والإحلال محل الدولة وفقا لعدد من الخصائص البنيوية لدول ما بعد الاستقلال ساهمت بدورها فى إضعاف الدولة المركزية، أهمها ما يلي(١١) :

- التعددية المجتمعية المعقدة: فنجد أن سياسات بوتقة الصهر Melting Pot التي اتبعتها النظم السلطوية الحاكمة في مراحل ما بعد الاستقلال قد أثبت إخفاقها فى تحييد آثار التعددية المعقدة والانقسامات المتداخلة Cross Cutting Cleavages ذات الأبعاد الإثنية والطائفية والدينية واللغوية، مما أدى إلى إخفاق الاندماج الوطني، وتفكك إقليم الدولة إلى جيتوهات مغلقة منفصلة عن العاصمة التي تصبح التجلي الجغرافي الوحيد لكيان الدولة.
- عسكرة التفاعلات السياسية: حيث إزاء الإخفاق في تحقيق التنمية والإحباط المجتمعي المصاحب، تصبح نظم الحكم مهددة بفقدان السلطة، وهو ما يدفعها للتشبث بتحصين نظام الحكم من خلال مضاعفة المخصصات المالية للأمن، وتعزيز الاندماج السياسي العسكري بزيادة نفوذ القيادات العسكرية، وهو ما يؤدي لتفجر الصراعات مع دول الجوار، وتآكل احترافية وتماسك المؤسسات العسكرية الوطنية.
- مركزية الإدارة المحلية: حيث أخفقت النخب السياسية الحاكمة في الدول النامية في احتواء التعددية من خلال نموذج للحكم اللامركزي، لاسيما أن فكرة اللامركزية في النسق العقيدي للقيادات القومية السلطوية أضحت مرادفاً للانفصال والتفكك، وهو ما رسخ نموذج "الدولة المركزية" القائم على تحكم الدولة في التخصيص السلطوي

للقيم والاقتصاد وأنماط التفاعلات المجتمعية كافة، بما أدى لأزمات التنمية غير المتوازنة والتهميش الاقتصادي للأقليات والأقاليم الطرفية، وهو ما يفسر التطلعات الانفصالية لتلك الأقاليم وذلك مثل حالة إقليم كردستان بالعراق.

- نموذج الدولة الرخوة: على الرغم من المركزية السائدة في أغلب الدول النامية فإنها اتسمت بكونها دولة رخوة Soft State نتيجة افتقادها كيانات مؤسسية وقواعد وآليات راسخة قادرة على ضبط التفاعلات المجتمعية والاقتصادية بصورة تضمن لها البقاء، بما جعل إسقاطها من خلال الحروب الأهلية والانقلابات العسكرية والاغتيالات السياسية يسيراً، نتيجة الاندماج بين نظام الحكم والدولة، وهو ما ارتبط بالطابع النخبوي للدولة والارتباط العضوي بين نخب السلطة والثروة والتكوينات المجتمعية الأولية الداعمة لبقائها في السلطة، في مقابل إقصاء وتهميش الأقليات السياسية والمجتمعية التي احتلت موقع معارضة بقاء نظام الحكم، مما أجج الصراعات الداخلية بسبب اختلالات تقاسم السلطة والثروة بين الفرقاء المجتمعيين.

٢ - تزايد انتشار التطرف والإرهاب:

تأسيساً على مالآت ضعف الدولة المركزية، بالإضافة إلى التحولات التي شهدتها المنطقة العربية خلال السنوات الماضية، فقد أصبح التهديد الرئيسي للأمن القومي العربي هو التطرف والإرهاب، حيث تشير التقارير الدولية الخاصة بالإرهاب إلى أن كل الدول العربية أصبحت تواجه الإرهاب بصرف النظر عن مستوى الحداثة والتطور السياسي والاقتصادي لديها. وبالرغم من عدم وجود تقارير لقياس انتشار التطرف وخرائط الإستقطاب، إلا أن تقارير التنمية الإنسانية في تحليلها لتوجهات بعض الشباب بالمنطقة العربية، تشير إلى ميولهم نحو أفكار تنظيم داعش، أو تبني توجهات إيجابية نحو داعش، وهو ما يمكن إرجاعه لعدد من الأسباب – بخلاف الأسباب الدينية أو السيكولوجية– وذلك من خلال(١٢):

- ضعف وهشاشة أنظمة التعليم العربية: فعوضاً عن تعليم النقد والمهارات التحليلية

الأساسية، تدعم المدارس التعليم الكلاسيكى الروتيني وتقبل السلطة بدون نقد، وذلك بالتوازي مع التفرقة العنصرية والفكرية بل والطبقية، مما أدى لجعل بعض الشباب عرضة للتأثيرات الخارجية، وأسهل انتشار التوجهات المتشددة والتلقين المبكر للشباب.

- محدودية الفرص الاقتصادية وضعف نظم الرفاهة : فبينما اتجهت الدول العربية لتحرير اقتصاداتها؛ تسبب هذا في إضعاف نظم الرفاهة الاجتماعية السابقة دون طرح بديل، وفي نفس الوقت لم تدعم العديد من الحكومات العربية إنشاء استثمارات جديدة في المجالات الإنتاجية مما يسمح بتوفير عدد كاف من فرص العمل، بل وأصبحت أكبر نسب البطالة موجودة حالياً في قطاع حملة الشهادات العليا. وذلك مقابل استمرار نمو الاقتصادات غير الرسمية مما يتسبب فى انعدام وجود "تأمين اجتماعي حقيقي" لكثير من المواطنين الشباب، وهو ما دفع بمثل هذه الجماعات المتطرفة والإرهاب لتكون من أهم منصات تجنيد بعض الشباب العربي للقتال في تنظيم الدولة "داعش".
- فشل العديد من النظم العربية فى احتواء الداخل: فسياسات التجاهل للمطالب أو الإساءة الممنهجة للمواطنين العرب على أيدي حكوماتهم وتصنيفهم كتهديد لأمنها القومى مثل ما حدث فى أثناء ثورات الربيع العربى، عمد ذلك إلى تأجيج مشاعر الغضب وتسهيل حركة الشباب تجاه تنظيم الدولة.
- ضرب السلم الإجتماعي : فقد كان التصدي العنيف للانتفاضات بكثير من الدول العربية بناءً على نزعة أيديولوجية وطائفية كافياً لتأجيج التضارب المجتمعي؛ مفاقماً مزيد من الاحتقان والقطبية الاجتماعية والطائفية .
- انعدام الثقة في الغرب: ففشل تدخلات القوى الغربية في سوريا والعراق وليبيا واليمن، أوجد حالة من الضبابية وأزمة ثقة عربية فى الأجندات الغربية تجاة المنطقة العربية، وهو ما دفع بالشباب العربى بالتوجه نحو التنظيمات المتطرفة وفى مقدمتها تنظيم الدولة كبديل ذي قوة وإنتشار موسع تم إختبار فى كل من سوريا والعراق، لاستعادة حقوق العرب والمسلمين.

٣ - تجدد المشاكل الإثنية والمذهبية:

فبالنظر لكون المنطقة العربية أكثر المناطق في العالم تعددا من حيث الإثنيات والأقليات الموجودة فيها، فضلا عن تعثر عمليات التحول الديمقراطي في الدول العربية وعدم قدرة النظم العربية على الاستجابة لمطالب القطاعات المختلفة إلى تراجع الولاء للدولة بوصفها الإطار الجامع لكل الفئات والتكوينات الاجتماعية. أصبح هناك مغالاه من جانب البعض والمناداة بالأقلمة مقابل المركزية؛ والذى من شأنه أن يدعم أزمات الداخل للمنطقة العربية نحو التقسيم؛ فنجد أن إشكالية التهميش السياسي والاقتصادي والاجتماعي دائما ما تكون مصاحبة للدعوات النافذة نحو الأقلمة بإجتزاء إقليم عن المركز.

ومن ثم، تكتسب قضية "الأقليات" أهمية عند تحديد خريطة التهديدات التي يتعرض لها الأمن القومي العربي حاليا لسببين: الأول استهداف التنظيمات الإرهابية للأقليات خاصة تنظيم داعش في العراق، والثانى تجدد النزعات الاستقلالية لدى الأقليات مثلما حدث للأقليات المتمركزة فى كلا من العراق واليمن وسوريا ولبنان و .. غيرهم.

<u>٤- تزايد أهمية أمن النظم السياسية مقابل الأبعاد الأخرى للأمن:</u>

فلقد صاحب انطلاق موجة الثورات العربية نهاية ٢٠١٠، تغييرات في هياكل السلطة وفي القوى الرئيسية المسيطرة عليها خاصة في كل من مصر وتونس، الأمر الذي أثر على طبيعة الدولة وشكلها. وصاحب هذه التغيرات اتساع "عملية الأمننة- securitization" والتي تم من خلالها توسيع نطاق القضايا التي تعد أمنية والتي يتعين إدارتها باستخدام الأدوات الأمنية.

<u>كذلك، فإن اتساع عملية "الأمننة – securitization" جاء على نحو يخدم أمن النظام السياسي الحاكم في الدول العربية على أكثر من مستوى، وذلك من خلال:</u>

- المستوى الأول: تراجع طبيعة القضايا الأمنية بوصفها قضايا سياسية عليا high politics، أي أن من يقوم بتحديد السياسات الأمنية هي النخبة الحاكمة بشقيها السياسي والأمني.

- المستوى الثاني: يتعلق بعودة مركزية الدولة بوصفها موضوع التهديد، خاصة في ظل الانهيار الذي شهدته بعض الدول العربية بعد الثورات العربية.
- المستوى الثالث: وذلك يتعلق بتغير تصورات الأمن السائدة في المؤسسات الأمنية وبين النخب في الدول التي تمر بمراحل انتقالية.

٥ - التحول في مركز الثقل السياسي في الإقليم:

هناك تحولات جذرية فى مراكز الثقل في الإقليم، ففى مرحلة ما قبل "الثورات العربية" كانت مراكز الثقل مرتبطة بمصر وسوريا، بينما اختلفت الخريطة بعد تلك الثورات، فأصبحت دول الخليج هي الأكثر تأثيراً في المنطقة، ليس لأسباب الوفرة المالية فقط، ولكن أيضاً لقدرتها على تكوين شبكات على المستوى الدولي أصبحت الأكثر تأثيراً فى عملية إتخاذ القرار على مستوى النظام الإقليمى والعالمى من أي شبكات أخرى في إقليم الشرق الأوسط، وكذلك لدى دول الخليج القدرة على استخدام كافة الوسائل الدبلوماسية القادرة على تحقيق مصالحها بالدرجة الأولى.

ويرتبط التحول في مراكز الثقل السياسي بمجموعة من الظواهر أو الاتجاهات الفرعية منها أن الأدوار الإقليمية في الشرق الأوسط تمر بـ "إعادة تشكيل"، فهناك أدوار لبعض الدول الصغرى الصاعدة على حساب أدوار الدول الكبرى، بل إن ثمة إعادة لتعريف الدولة الكبيرة بعد الصراع المسلح الدائر في سوريا والعراق وتمدد خرائط إنتشار الفاعلين العنيفين من غير الدول للعديد من دول الإقليم.

ومن ثم، فنستطيع تحديد ثلاثة أبعاد تشكل خصائص الدول ذات الثقل بالإقليم، على النحو التالي:

- البعد الأول: يتعلق بالدول التي أصبحت المركز الذي يُصنع فيه القرار السياسي خاصة في مجال القضايا الأمنية securitization، وما يتعلق بقضايا التغيير السياسي ومواجهة الدور الإيراني بالإقليم.
- البعد الثاني: يتعلق بالدول التى أصبحت مصدراً لتمويل العمليات التنموية في معظم دول الشرق الأوسط.

- البعد الثالث: يتعلق بالدول التى لا تزال مصدرا مهما للـ "الشرعية الإقليمية"، خاصة فيما يتعلق بالحرب ضد التنظيمات الإرهابية، وفى مقدمتهم داعش.

٦ - تراجع دور جامعة الدول العربية فى تسوية الصراعات داخل الدول العربية:

هناك ارتباط بين التهديدات السابقة وبين تزايد المشكلات التي تواجه مؤسسات التكامل العربي، خاصة جامعة الدول العربية فيما يتعلق بعمليات تسوية الصراعات التي تمر بها بعض الدول العربية خاصة سوريا وليبيا واليمن والعراق، الأمر الذي وفر مساحات أكبر للقوى غير العربية للتدخل في هذه الصراعات.

ويعود تراجع دور الجامعة العربية بالأساس إلى ضعف النظام الإقليمي العربي فى ظل غياب الاتفاق والتضامن بين الدول العربية وكثرة الخلافات السياسية، والذى يتضح من خلال(١٣):

- تخلخل التوافق العربي على مستوى مجلس جامعة الدول العربية والذى يتضح من خلال مناقشة القضايا والتصويت على القرارات التي تصدر عنه، وعدم القدرة على تنفيذها، بالإضافة إلى وجود تكتلات داخل مؤسسات جامعة الدول العربية التي نجم عنها عدم توافق في الآراء لأن وصل الأمر إلى إصدار القرارات دون إلزامية، أو في شكل بيان ختامي أو توصيات مؤجلة في معظم الحالات.
- هشاشة وضعف الاقتصاد العربي، مع فشل تنفيذ الاتفاقيات الخاصة بالوحدة الاقتصادية وتكاملها.
- محدودية المجال الدفاعي والعسكري الذي يعتبر أبرز عائق للأمن القومى العربي، وذلك من خلال ضعف الإمكانيات العسكرية ومحدودية الصناعات الحربية لدى بعض الدول العربية، رغم تعاظم نفقاتها في هذا المجال.
- اضطراب العلاقات العربية العربية منذ النشأة الأولى للجامعة، فالأطروحات والمشاريع السياسية للقيادات العربية من أجل الوحدة، تفشل جميعها نتيجة للخلافات البينية بالإقليم العربى.

كذلك، على الرغم من الجهود الحثيثة للجامعة العربية نحو إيجاد مخرج مشترك لتسوية أزمات الإقليم، إلا أن هناك عدداً من المأخذ على طريقة التناول والتى تؤشر بدورها لضعف وتراجع الدور المنوط به جامعة الدول العربية بالإقليم، نذكر منها:

- أن الجامعة العربية انطلقت فى قراراتها ومبادرتها من دوافع سياسية مشوبة بحسابات إنسانية، مع تجاهل تام للأسس القانونية الحاكمة فى ميثاق الجامعة، وفى عدة وثائق ومرجعيات عربية أخرى، والتى تتضمن الالتزام بإبقاء الخلافات العربية داخل المظلة العربية وتجنب اللجوء إلى تقليص أو تجميد العلاقات الثنائية على مختلف الأصعدة.
- منع الجامعة العربية لممثلي كل من ليبيا وسوريا من المشاركة فى اجتماعات مجلس الجامعة فى أوقات معينة، أدي ذلك – فضلاً عن مخالفته لنصوص الميثاق – إلي افتقاد قنوات التواصل والضغط المباشر على كلا النظامين، وإلى تغييب عنصر التوازن والتدقيق فى مصادر المعلومات المتاحة عن التطورات الميدانية والسياسية، كذلك تؤشر سرعة عملية اتخاذ قرار المنع قبل انتظار نتائج بعثة المراقبين العرب، إلى رغبة البعض فى تجاوز التدقيق فى استقصاء المعلومات والتفسيرات من المصادر المباشرة(١٤).
- إدارة جامعة الدول العربية لآلية " الرقابة الميدانية " التى استحدثتها فى إطار المبادرة الأولى بشأن الأزمة السورية، تعكس تواضع خبرة الجامعة فى مثل هذه الأنشطة الميدانية الدقيقة، حيث لوحظ على سبيل المثال، تشكيل فريق المراقبين بطريقة بيروقراطية وبأعداد محدودة لا تسمح بتغطية مسارح العمليات المتفرقة، ومن عناصر أغلبها غير مدرب على مثل هذا العمل الميدانى.
- ضعف مصادر معلومات خاصة بجامعة الدول العربية، أو مصادر مستقلة تستقى منها البيانات الدقيقة عن التطورات الميدانية بأزمات دول الإقليم، وعن الخلفيات الداخلية والقوى المعارضة فى مختلف البلدان وأجنداتهم ومشروعاتهم السياسية البديلة.بما يقوض من دور الجامعة إستنادا لإنعدام ثقلها المعلوماتى.

- ضعف الانخراط بالعمق اللوجيستى بالاقليم العربى؛ حيث لم تؤسس الجامعة العربية لأية أدوارعملية لمساعدة الشعوب في دول الأزمات سواء فى ليبيا او العراق وغيرهم فى إعادة بناء المؤسسات، وتأمين الحدود، وإجراء ما يلزم من مصالحات وطنية، وعهدت بتلك الأمور الداخلية للخبراء الغربيين. كما يلاحظ عدم كفاية الخطوات العملية التى قامت بها الجامعة لإغاثة اللاجئين، أو التحضير لإجراءات حصر وتوثيق الخسائر التى تعرضت لها المدن، أو الإعداد لخطط إعادة البناء بعد توقف القتال بالتطبيق على الحالة السورية وكذلك اليمنية.

٧ - صعوبة تشكيل قوات عربية للتدخل السريع:

مع تصاعد التهديدات التي تواجهها الدول العربية، خاصة فيما يتعلق بتنامي تهديد الإرهاب بعد إعلان تنظيم داعش تمركز دولته في أراضى العراق وسوريا، تجددت المناقشات حول إقامة قوات عربية للتدخل السريع على نحو يضمن وجود تنسيق عسكري ما بين الدول العربية التي تواجه تهديدا من هذا التنظيم من أجل مكافحته من خلال عمل عسكري.

- **تدخلات إيران وتركيا فى "الأمن القومى العربى"** :

تأسيسا على مستويات التهديد للأمن القومى العربى السالف ذكرها، نجد أن القوى الإقليمية "الصاعدة" قد وجدت من الربيع العربي فرصة كبيرة للدخول إلى المنطقة العربية واختراقها. فانهيار وتضعضع أنظمة مركزية قوية كالنظام العراقى والليبي والسوري واليمني، سمح لقوى إقليمية مختلفة كإيران وتركيا بالدخول على المعادلات المحلية لهذه الدول وفقا لأجنداتهم الخاصة. وقد تفاوت هذا التدخل بين أذرع القوى الناعمة وتأثيراتها السياسية أو الإعلامية في بعض الحالات، وأذرع القوى الصلبة وما تنتهجة من ممارسات عسكرية مباشرة أو غير مباشرة في حالات أخرى، مما ساهم فى إحداث مزيد من الفوضى بالبيئة الإقليمية للمنطقة العربية، وذلك على النحو التالى:

١. التهديدات الإيرانية للأمن القومى العربي:

يؤرخ التاريخ الحديث بالمنطقة العربية المحاولات الحثيثة من جانب طهران للتدخل

بسياسات الإقليم العربى ومحاولاتها لزعزعة الاستقرار بالمنطقة، فعقب الربيع العربى وظهور الإسلاميين في المشهد السياسي الحاكم، خاصة في كل من مصر، وتونس، وليبيا، أعلن مرشد الثورة "آية الله على خامنئى" بأن الربيع العربى ما هو الا امتدادا للثورة الإسلامية، أو صحوة إسلامية في المنطقة(١٥). ولأن الأسلاميين فى دول الربيع العربى لم ينسبوا تلك الثورات لأنفسهم، فاعتبر العديد أن التوصيف غير مقبول؛ وبالتالى فإن الإدعاء الإيرانى لم يكن مقبولا بالمنطقة وهو أولى العثرات الإيرانية لأجنداته بالمنطقة العربية وفقا لآليات القوى الناعمة .

ووفقا لنظرية "القوة الناعمة" لجوزيف ناى Joseph Nye، سعت إيران لتوسيع دائرة نفوذها الإقليمية بإنتهاج استراتيجيات القوة الناعمة بسياستها الخارجية بالإقليم، وذلك منذ بداية أزمة العراق ٢٠٠٣ مرورا بكافة الأحداث والقضايا العربية بفلسطين ولبنان وسوريا و... وصولا إلى أحداث الربيع العربى وما تلاها من فوضى ممنهجة فى عدد من الدول العربية .

ففي عام ٢٠٠٥ ؛ سعى النظام الإيرانى لتوظيف القوة الناعمة بوضع وثيقة عرفت باسم "الاستراتيجية الإيرانية العشرينية" (٢٠٠٥-٢٠٢٥)، أو الخطة الإيرانية العشرينية "إيران: ٢٠٢٥"، وهي تعتبر "أهم وثيقة قومية وطنية بعد الدستور الإيراني"، تنص على الخصوصية الدولية لطهران وسعيها للتحول لقوة دولية بما ينعكس على إقليم ٢٠٢٥، لتحتل ايران بذلك المرتبة الاولى في منطقة جنوب غرب آسيا اقتصاديًا، وعلميًا، وتكنولوجيًا، وتصبح نموذجًا ملهمًا ولاعبًا فاعلاً ومؤثرًا في العالم الإسلامي استنادًا إلى تعاليم "الإمام الخميني" وأفكاره، وبما يعكس هويتها الإسلامية الثورية(١٦) .

ومن ثم، فقد تم هيكلة التصورات المستقبلية للدور الإيراني خلال عشرين عامًا وفقا لتلك الوثيقة المعلنة والهادفة، وذلك لتحويل ايران إلى نواة مركزية لهيمنة تعددية داخلية بالمنطقة العربية والخليج ، وهو ما يذكرنا بما يعرف بـ " خريطة إيران الكبرى" او ما يعرف بـ "الخريطة الحضارية" والتى تسعى إيران عقب الاتفاق النووى الأخير لإنجازها.

٢ – أدوات التحرك الإيرانى بالمنطقة العربية :

تتخذ إيران العديد من الأدوات التى تحكم تحركاتها المختلفة على الصعيد الإقليمى متخذين من الخريطة العربية "تريمومتر" لقياس درجات التأثير والتأثر من خلال أداتين :

- الخطاب الثورى: يمثل إحدى أهم الأدوات الفاعلة بالقوى الناعمة الإيرانية والتى إنتهجت بالبداية بالعداء الواضح للولايات المتحدة الامريكية والغرب والكيان الإسرائيلى، وتصاعديا على أثر ذلك اكتسبت مساحات واسعة من الرأى العام العربى إقليميا يسمح لها بالتمدد والإنتشار.
- التشيع السياسي: ثانى تلك الأدوات والتى تتسم بالبعد المذهبى الخارجى. ويُستخدم التشيع في إطار علاقات إيران الخارجية على نطاق واسع وعلى مستوى الحاضنة الشيعية الموالية لولاية الفقيه، بما يخدم المشروع الإيراني بالمنطقة (١٧). وعلى أثر ذلك ظهرت العديد من الخرائط الافتراضية لاحتمالية الاستجابة للاختراقات الإيرانية بأداة التشيع المذهبى لدول المنطقة الأسيوية والعربية الخليجة ، والذى يشكل بدور تهديداً مباشراً لاستقرار الأمن القومى العربى بالمنطقة .

تأسيسا على ذلك، فثمة فرص عديدة لإيران تسهل لها تنفيذ أجنداتها التوسعية بالإقليم العربى وهو ما قد يزيد من إحتمالية ضرب الإستقرار "النسبى" للأمن الإقليمى العربى، وذلك من خلال:

- غياب استراتيجية عربية موحدة لمواجهة التهديدات الإيرانية في المنطقة، مع غياب القوة المركزية فكرياً ومادياً.
- اعتماد الجانب العربي في مواجهة التهديدات الإيرانية على ردات الفعل الآني، وضعف وجود المؤسسات المتخصصة في المجالات التي تنشط بها المؤسسات المدعومة إيرانياً.
- ضعف العلاقة بين الأنظمة العربية والحركات الإسلامية والقومية المقاومة للنفوذ الإيراني، وهشاشة "معيار الثقة" بعضها ببعض.

- التنافر بين المكونات الفكرية والجماعات الإسلامية العربية، وضعف قناعة منتسبيها بالتنوع وأهمية الاتفاق والتكامل على مقاومة النفوذ الإيراني.
- اقتناص إيران فرص خلافات القيادات العربية في تحقيق مكاسب سياسية بأقل كلفة "زمنياً ومادياً" ، وهو ما يضرب بهيكل الأمن القومى العربى بالمنطقة.

٣. التهديدات التركية للأمن القومى العربى:

عقب اندلاع ثورات الربيع العربى اعتبرت تركيا أن الربيع العربي من شأنه أن يسهم في تعزيز قدرة تركيا على استكمال استراتيجيتها " العثمانية الجديدة" وجعلها موضعاً للتطبيق، بحيث تتكامل تركيا بصورة أكبر وأعمق مع الدول العربية التي خضعت مسبقا لسيطرة ونفوذ الإمبراطورية العثمانية.

إن إعادة الانخراط التركى بالمنطقة العربية، خاصة عقب ثورات الربيع العربى، إنما يرجع بالأساس لرغبة حزب العدالة والتنمية لاستكمال أجنداته الإقليمية الخاصة بـ "العثمانية الجديدة"، وبلورة خطته الاستراتيجية "رؤية ٢٠٢٣" خاصة شق "السياسة الخارجية"، والتى يسعى من خلالها لـ: دخول تركيا إلى الاتحاد الأوروبي بحلول عام ٢٠٢٣، كذا لعب دور أساسي في حل النزاعات والخلافات الإقليمية بالمنطقة العربية، والدخول ضمن أقوى ١٠ اقتصادات في العالم بحلول ٢٠٢٣، فضلا عن السعي لتحقيق التكامل الاقليمي عن طريق التعاون الامني والاقتصادي(١٨).

<u>تأسيسا على ذلك، يتجه العديد من المحللين إلى أن "العثمانية الجديدة" تستند إقليميا في مرحلة ما بعد "الربيع العربي" على ركائز رئيسية تمثل بدورها الأجندة التركية في المنطقة:</u>

١. التركيز على الدبلوماسية والقوة الناعمة Soft Power من أجل تعميق التعاون الاقتصادي والدبلوماسي ومضاعفة نفوذ تركيا الثقافي، بما يضمن مصالح تركيا في أن تتحول إلى قوى إقليمية كبرى(١٩).

٢. تسعى تركيا بأجنداتها الخاصة والمُعنونة بـ"العثمانية الجديدة"، على أن تلعب دوراً إقليمياً رئيسياً وهو دور الدولة النموذج فى الشرق الأوسط، فهى حلقة وصل بين

الشرق والغرب(٢٠).

٣. اتجهت تركيا إلى تبنى سياسة "العمق الاستراتيجي" بالإقليم العربى، وهو ما عــزز من سياساتها الخاصة بـــ "تصفــير المشكلات" مع دول الجوار بالمنطقة(٢١).

الخاتمة ....

انطلاقا من الحاجة العربية لمواجهة "تهديدات الأمن القومي بالمنطقة"، فقد انتهــت أعمال القمة العربية في دورتها التاسعة والعشرين بالمملكة العربية السعودية بإصــدار "وثيقة الأمن القومي العربي لمواجهة التحديات المشتركة" وذلك فى ١٥ إبريل ٢٠١٨، أكد من خلالها قادة الدول العربية على ما تم عرضه مسبقا بهذه الدراسة من مهددات للأمن القومى العربى ومستويات ذلك التهديد فى ظل تصاعد التدخلات الإقليــمــيــة بالمنطقة، وكذلك ما تفرضه ملفات الإقليم من تطورات متسارعة يستلزم معها تسريــع وتيرة آليات العمل العربي المشترك في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتنمــويــة وتنفيذ الاستراتيجيات العربية في تلك المجالات بما يفضي إلى تحقيق الــتــنــمــيــة المستدامة والتى ستفضى بدورها نحو استقرار "الأمن" في مختلف ربــوع الــوطــن العربي.

وتأسيسا على ذلك، فعلى الدول العربية كافة بالمنطقة العمل وفقا لسياسات "توافــق الضرورة" ، وذلك من خلال إعادة تكييف التغير فى الملفات الإقليمــيــة (الأمــنــيــة والسياسية والإقتصادية) وما يقابلها من تباين فى الإستراتيجيات الدولية، وفقا لــعــدد من الخطوات بما يخدم إستقرار أمنها القومى بالإقليم الشرق أوسطى، وفى مقدمتهــا التوافق المؤسسى والقانونى على "توحيد الصف العربى" نحو إعادة صياغة منظومــة العلاقات الإقليمية والدولية على النحو الذى يخفف من مستوى التوتر مع الفــواعــل الدولية الكبرى، وتقويض وعزل طموحات تلك القوى الصاعدة (إيران وتركيــا) عــن الإقليم العربى وذلك بالإلتفاف العربى نحو إعادة الثقل المركزى للفواعل الرئيــســيــة بالمنطقة العربية وفى مقدمتهم جمهورية مصر العربية.

المراجع

1. Richard H. Uilman (Summer 1983), "Redefining Security", International Security , Vol.8, No.1, P. 129-153
2. Abdul- Monem M. Al-Mashat (1985). National Security in the Third World, Boulder: Westview Press.
3. Ola Waever (1993) , "Societal Security: The Coneept", in: Ole Waever, Barry Buzan, Morten Kelstrup, and Pierre Lemaitre (eds.), Identity , Migration, and the New Security Agenda in Europe, London: Pinter.
4. Pinar Bilgin (June 2003), "Individual and Societal Dimensions of Security", International Studies Review , Vol.5, No.2, P.203-222.
5. Tobias Theiler (April 2003), "Societal Security and Social Psyschology" , Review of International Studies, Vol.29, No.2, P.249-268.

٦. الوحدات يمكن لها أن تكون مثل :دولة ما أو مؤسسة دولية مثل الاتحاد الأوربى مثلا أو أى وحدة أخرى يشار إليها فى إطار هذه النظرية على أنها الفاعل المضطلع بتوفير الأمن Securitizing Actor .

٧. ياسين سويد (١٩٩٢)، كيف يتحقق الأمن القومى العربى؟، مجلة الوحدة العربية ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية)، العدد ٧٧، ص١١.

٨. المرجع السابق

٩. رائد حسنين، السياسة الإسرائيلية في إفريقيا، بيروت: دار ابن رشد، ص. ١٤٣

10. Migdal, J. S., 1988, 'Strong Societies and Weak States: State-Society Relations and State Capabilities in the Third World', Princeton University Press.
11. B. C. Smith 1996, 2003 , "Understanding Third World Politics : Theories of Political Change and Development", PALGRAVE MACMILLAN Houndmills, Basingstoke, Hampshire
12. Maha Yahya , The Ultimate Fatal Attraction: 5 Reasons People Join ISIS, The National Interest, November 7, 2014 , https://nationalinterest.org/feature/the-ultimate-fatal-attraction-5-reasons-people-join-isis-11625

١٣. إيمان زهران، المتغيرت السياسية وانعكاساتها على دور جامعة الدول العربية فى تسوية أزمات المنطقة ، آفاق عربيه، العدد الثاني، ديسمبر ٢٠١٧، ص ص ٦٩،٧٠

١٤. إبراهيم منشاوى، دوافع وأسباب : الموقف المغربى من القمة العربية العادية، المركز العربى للبحوث والدراسات، ٢ مارس ٢٠١٦

http://www.acrseg.org/٣٩٩٦٦

15. Naysan Rafati," After the Arab Spring: power shift in the Middle East?: Iran and the Arab Spring Report ". London School of Economics and Political Science. May 2012 .

http://eprints.lse.ac.uk/43466/1/After%20the%20Arab%20Spring_Iran%20and%20the%20Arab%20Spring(lsero).pdf

16. Jahangir Amuzegar , Iran's 20 – Year economic perspective : promieses and pitfalls , Middle East Policy Journal, , Volume XVI, Number 3 . 2009 . http://www.mepc.org/journal/middle-east-policy-archives/irans-20-year-economic-perspective-promises-and-pitfalls
17. *Jeffrey Haynes, Causes and Consequences of Transnational Religious Soft Power, London Metropolitcan University, 2010 , http:// indiachinainstitute.org/wp-content/uploads/group-documents/6/1342882510-cause-and-consequences-of-transnational-religious-soft-power.pdf*
18. Nagham Akminas, Turkey's 2023 Vision, CCT Investments, 26 January 2016. https://www.cctinvestments.com/turkeys-2023-vision/
١٩. محمد عبد القادر، تركيا وثورات الربيع العربى، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٣/٦/٢٠١٢ ، http://acpss.ahram.org.eg/News/5313.aspx
٢٠. د. نازلى معوض، " دول الجوار الجغرافى والأمن القومى العربى "، فى: الأمن القومى العربى: أبعاده ومتطلباته، تحرير: د.عبد المنعم المشاط، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٩٣ ، ص ٨٦
21. Ziya őnis, Turkey and the ArabSpring: Between Ethics and self – Interset, Insight Turkey, SETA foundation for political, economic and social research, Istanbul, vol. 14, No. 3, 2012, P.P. 45 – 63, P. 48.